

الانتهازية والنزيف المجتمعي أ.د. لطيفة حسين الكندري

كتبْتُ قبل أيام مقالا في القبس الغراء عن سيكولوجية الشخصية الاستفزازية وهي لا تقل خطورة عن الشخصية الانتهازية. يعاني الشخص الانتهازي من مرض خطير؛ الطمع وإيثار الخمول واستخدام الخداع فلا يراعي الحدود الأخلاقية بل يستغل وسائل غير لائقة لتحقيق منفعة ذاتية. والانتهازي قد يكون قريبا أو صديقا وأحيانا زوجة أو زوجا أو زميلا في العمل أو تاجرا فاحش الثراء أو سياسيا طامحا، أو إعلاميا لامعا. ومن أجل الوصول لغاياته يدهن الانتهازي ويتلون ويستغل الناس، ويستغل الظروف السانحة دون الالتفات إلى الغير وقد يدمر من حوله لينال مراداته، ويأخذ مطالبه. لا يميز الانتهازي بين الذكاء والخبت فيظن أن أفعاله الموهومة مُبررة وجائزة ولو تصادمت مع المصلحة العامة، ولا يتورع الانتهازي عن التحايل على الجهة التي يعمل فيها كلما سنحت الفرصة، ويتفنن في التهرب من عمله، ولا يشعر بتأنيب الضمير إذا وضع سيارته في المكان المخصص للمعاقين.

يعاني الانتهازي من الأنانية وقلة الثقة بالمبادئ الرفيعة وعدم الاعتبار بالعواقب البعيدة المدى وهذا ناتج من العجز عن التفكير بمصلحة غيره فضلا عن زهده في التعاون مع الناس لإنجاز مصالح مشتركة. عندما يستحوذ على الموظف الفكر الانتهازي يتوهم أن ممتلكات الدولة وأموالها ومصالحها يمكن الأخذ منها دون ضوابط أخلاقية فلا يحرص على سلامة المرافق العامة، ويسرف في استخدام المياه. لا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يتجاوزه ليهاجم الدولة فيتصيد عيوبها ويجتهد في نشرها ولكنه لا يلوم نفسه أبدا. ومن أشنع صور الانتهازية المقترنة بالمنهج الميكافيلي شراء الشهادات العلمية، والأبحاث، والاستعانة بالرشوة الصريحة أو الضمنية للحصول على المناقصات والصفقات التجارية. يستنزف الانتهازيون طاقة ومقدرات المجتمع فلا يدفعون ما عليهم من مبالغ تجاه الحكومة أو الجهات التي يتعاملون معها. وتبلغ الانتهازية غاية البشاعة عندما يبيع المحامي ضميره ويدافع عن أولئك طمعا بغنيمة لا يستحقها.

ومن طرف آخر فلا بقاء لقيم الوطنية في قلب الانتهازي فالمسلك الذي يتبعه لا يسع أحدا سواه بينما الوطن للجميع وتماسك المجتمع يتعارض تماما مع الأنانية، وتضخم الذات، وتحجيم المجتمع. "نفسى" "نفسى" منهج مقيت، يدمر الوطن، ويبدد خيراته، ويفكك أوأصره، ويحرم الإنسان من بركة المال والأهل والصحة والوظيفة والصدقة.

لا يصل المجتمع لغاياته المشروعة إذا أتاح الفرصة لهذا الصنف الانتهازي كي يحقق مآربه الضيقة لأن ذلك يجهض نهضة البلد. ولعل المجاملات الكاذبة، والتعيين بخلاف الضوابط والقوانين، والتعلق بالمنافع الشخصية من أبرز الثغرات التي أدت إلى انحدار القيم في المجتمعات العربية. لا شك أن ايقاظ الضمير وإعادة الهيئة للقوانين، وتعظيم حقوق الناس، والحفاظ على الصالح العام والحزم في اتباع اللوائح من الأهمية بمكان في عملية تنقية نسيج المجتمع، وتنميته وحينئذ يضطر الانتهازي إلى الانزواء والتخلي عن مسلكه وتملقه وهنا يأتي دور الضبط الاجتماعي.